

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة أثر استخدام مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية البديلة عن المصادر التقليدية مثل الوقود الأحفوري (الغاز الطبيعي، الفحم الحجري، ...)، لإنتاج الطاقة الكهربائية على الاقتصاد الفلسطيني. وبصورة خاصة، تركز الدراسة على الأثر المتوقع على كل من موازنة السلطة الفلسطينية، والتجارة الخارجية، والقوة العاملة. تعود دراسة الأثر على موازنة السلطة بشكل أساسي بسبب عبء الديون الكبير المتراكم عليها لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية والبالغ 1 مليار شيفل إسرائيلي في العام 2013 والذي يتم اقتطاعه من المقاصة. أما دراسة الأثر أيضاً على التجارة الخارجية خاصة التجارة مع إسرائيل، فيعود إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي المتزايدة خاصة في الاستيراد، حيث تشكل نسبة الواردات من الكهرباء ما قيمته 10% من إجمالي الواردات مع إسرائيل.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي في الأساس، حيث تشكل نسبة مساهمة الخدمات الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي والتي تبلغ 75.1% باعتبار الكهرباء جزء من الخدمات. وهذا يعني أن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قليلة جداً مما يعكس هشاشة بنية الاقتصاد الفلسطيني. إن تحسين قطاع الكهرباء، باعتباره جزءاً من القطاع الخدماتي، ضروري جداً لتنمية الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وتنمية القطاعات الإنتاجية بصورة خاصة تشكل هذه الدراسة إضافة لموضوع الطاقة والاقتصاد في فلسطين من خلال تحليل الآثار الاقتصادية لاستخدام الطاقة الشمسية باستخدام نموذج توازن كلي محسوب (CGE). بالإضافة إلى ذلك، إن مثل هذه الدراسة والتحليل الكمي لموضوع الطاقة الشمسية لم يسبق تطبيقه من قبل على الاقتصاد الفلسطيني. وتعتبر هذه الدراسة مهمة لجذب انتباه أصحاب المصالح نظراً لأهميتها في تحسين الحالة الاقتصادية الصعبة في فلسطين. وتعتمد الدراسة على نموذج PalMod CGE الذي يستخدم في الأساس المصفوفة الحسابية الاجتماعية SAM لفلسطين لعام 2011.

لتحليل الآثار المذكورة، بنيت الدراسة على نهجين مختلفين. النهج الأول يفرض عدم وجود أي تغييرات على المصفوفة الحسابية الاجتماعية والنموذج. يحتوي هذا النهج على ثلاثة سيناريوهات مختلفة. يفترض السيناريو الأول زيادة في إنتاجية قطاع الكهرباء بنسبة 10%، وتعكس هذه الزيادة التقدم التكنولوجي المتمثل في استخدام الطاقة الشمسية. ويفترض السيناريو الثاني زيادة الضريبة على واردات الكهرباء بنسبة 10%. أما السيناريو الثالث، فيفترض زيادة في كل من إنتاجية قطاع الكهرباء وفي قيمة الضريبة على واردات الكهرباء كتدخل للحكومة بنسبة 10%. أما النهج الثاني، فيفرض وجود تغييرات على المصفوفة الاجتماعية والنموذج بناء على سيناريوهين. يفترض السيناريو الأول تعديل المصفوفة الاجتماعية من خلال إضافة قطاع آخر سمي بقطاع الطاقة البديلة (الشمسية) يشمل بيانات تعكس الوضع الحالي متبوع بزيادة بنسبة 10% للإنتاج المحلي من هذا القطاع. ويفترض السيناريو الثاني وجود تغييرات على معادلات النموذج، بحيث تحدد واردات الكهرباء من

إسرائيل على أنها حاصل الفرق بين الطلب والعرض المحلي على الكهرباء، ومن ثم زيادة في الإنتاج المحلي بنسبة 10% و200%.

تشير نتائج النهج الأول إلى أن استخدام الطاقة الشمسية في فلسطين كبديل عن المصادر التقليدية له أثر إيجابي على كل من القطاع الحكومي، والتجارة الخارجية مع إسرائيل، وسوق العمل ودخل الأفراد. في السيناريو الأول، يقل العجز في موازنة الحكومة بنسبة 0.09%، وواردات الكهرباء من إسرائيل ستزيد بنسبة 0.76%، في حين أن الطلب على العمالة سيزداد بنسبة 1.18%، بينما الدخل الكلي للأفراد سيزداد بنسبة 0.36%. أما في السيناريو الثاني، فتشير النتائج إلى أن العجز في الموازنة سيقبل بنسبة 0.23%، وواردات الكهرباء من إسرائيل ستقل بنسبة 6.07%، والطلب على العمالة سيقبل بنسبة 10.17%، والدخل الكلي للأفراد سيقبل بنسبة 0.74%. وفي السيناريو الثالث، تشير النتائج إلى أن عجز الموازنة سيقبل بنسبة 0.138%، وواردات الكهرباء من إسرائيل ستقل بنسبة 5.37%، والطلب على العمالة سيقبل بنسبة 9.13%، والدخل الكلي للأفراد سيقبل بنسبة 0.4%. أما بالنسبة للسيناريو الأول من النهج الثاني، عند فرض أن قيمة الإنتاج المحلي للكهرباء من قطاع الطاقة البديلة يساوي \$0.2 مليون متبوع بزيادة بنسبة 10%، تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي بشكل عام، لكنه صغير جداً، على الميزانية العامة، التجارة الخارجية، سوق العمل ودخل الأفراد. أما بالنسبة للسيناريو الثاني، زيادة الإنتاج المحلي بنسبة 200% يؤدي إلى انخفاض عجز الميزانية بنسبة 0.008%، انخفاض واردات الكهرباء من إسرائيل بنسبة 0.456%، انخفاض معدل البطالة بنسبة 1.107% وارتفاع الدخل الكلي للأفراد بنسبة 0.505%.